



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعي - /هلال عبدالله رسن / وكيله المحامي عبد الأمير يوسف أبو غنيم .  
التمييز عليه - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله العقيد الحقوقي شكر محمود شحادة .

#### الادعاء :

ادعى المدعي (التمييز) أمام مجلس الانضباط العام الذي أحال الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري حسب الاختصاص الوظيفي ، انه كان بتاريخ ١٣ / ٤ / ٢٠٠٣ برتبة عقيد عندما شغل منصب مدير مرور محافظة النجف وبسبب عمله وجهوده المتواصلة فقد تم تنسيبه كقائد شرطة محافظة النجف الا انه بسبب الظروف الأمنية والصراعات الداخلية حالت دون تسلمه المنصب الجديد حيث تم توقيفه مع ستة من ضباط منتسبي مرور محافظة النجف بسبب حادث مقتل العقيد كريم جبر ناصر والمفوض عقيل داخل وقد افرجت عنهم جميعاً محكمة جنائيات الكرخ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠٠٦ ، وأعيد كافة المفرج عنهم إلى وظائفهم باستثناء المدعي بحجة شموله بقانون اجتثاث البعث وحيث انه غير مشمول بهذا القانون فقد راجع وزارة الداخلية لغرض إعادته إلى الخدمة ومنحه حقوقه ولكن دون جدوى ، تظلم المدعي لدى المدعى عليه /إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٩ ولم يبيت به . أقام المدعي دعواه بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠٠٩ طالباً الزام المدعى عليه / إضافة لوظيفته اعدته للخدمة بالرتبة التي يستحقها (لواء) وصرف كافة رواتبه ومستحقاته المالية اعتباراً من تاريخ ١ / ٩ / ٢٠٠٥ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠١٠ وبعدد اضبارة ١١٣ / ق / ٢٠٠٩ حكماً يقضي برد الدعوى شكلاً بداعي أن المدعي قد أقام دعواه قبل



انتهاء مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في الفقرة (و) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل ٢٠٠٩/٤/٢٥ طالبا نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح ذلك لان المدعي (المميز) كان قد تنظم بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٥ ولم تقرر الجهة التي تنظم لديها رد التنظم صراحة وكان عليه ان ينتظر حتى مضي مدة ثلاثين يوماً على تقديم التنظم لكي يعتبر مردوداً شكلاً كما تقضي بذلك الفقرتان (و) و (ز) من المادة (٧/ثانياً/١) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل الا انه استعجل في إقامتها في ٢٠٠٩/٣/١٢ (وليس في ٢٠١٠/٣/١٢ كما ورد خطأ في الحكم المطعون فيه) فيكون المدعي (المميز) قد استعجل في إقامة الدعوى قبل رد التنظم صراحة او حكماً وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق ٢٠١٠/٨/١٥

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم ظه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندی

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو العنن